واقع التجارة الالكترونية في الجزائر بين الطموحات والعقبات

د. محفوظ مراد
أستاذ محاضر بجامعة البليدة -٢-

ملخص :

رغم التطوّر الكبير والسريع الذي شهدته الجزائر، خلال السنوات الأخيرة، في استخدام التكنولوجيات الحديثة، إلاّ أن ذلك لم ينعكس على كلّ مناحي الحياة اليومية للجزائريين، ومنها المعاملات التجارية التي مازالت محتكمة، في كثير من الأحيان، إلى الأنماط التجارية التقليدية، في ظلّ حضور محتشم للمعاملات الإلكترونية التي تختصر وتسهّل العمليات التجارية. فبعد أكثر من عقد من بدء الحديث عن الشروع في تطوير نظم الدفع الإلكتروني، مازالت التعاملات النقدية هي سيّدة الموقف.

Abstract :

Despite the great and rapid development Algeria has undergone in recent years in the use of modern technologies, this has not been reflected in all aspects of daily life for Algerians, Including commercial transactions, which are often reserved for traditional trade patterns, In the presence of a sophisticated electronic transactions that shorten and facilitate business operations. More than a decade after the start of the development of electronic payment systems, cash transactions are still the case.

مقدمة :

نعيش اليوم في عصر يتميز بالسرعة الفائقة في كل المجالات ، بتدخل التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال في القضايا التي تخص الكون بأجمله وبالأخص الإنسان ، الذي يعتبر المؤثر والمتأثر الرئيسي ، سواء كانت قضايا سياسية ، اجتماعية ،ثقافية أو اقتصادية ومن أهم آثارها هي تطوير اقتصاد المعرفة ، حيث ظهرت الحاجة اليه منذ انهيار مبادئ المدرسة الكلاسيكية من شفافية المعلومات والعقلانية المطلقة، فعرفت المنشآت بكل أنواعها وخاصة الاقتصادية أنه لا يمكن تحقيق أهداف الاستراتيجيات الموضوعة إلا بتوفر المعلومات ،المعارف ،الكفاءات و الخبرات وأن الاهتمام بداخل المنشأة أو محيطها القريب والذي له تأثير مباشر عليها لم يعد ذو جدوى كبيرة للوصول لأهدافها وتحقيق ميزة تنافسية تجعلها تحافظ على مكانتها لأمد طويل وتسمح بتطورها وإحداث التجديد باستمرار .

وهذا ما يرتكز عليه الاقتصاد اليوم ، أي اقتصاد المعارف أو الاقتصاد المبني على المعرفة ،والذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل كبير في أداء مهامه.

ومن أهم ما نتج عن اندماج وتلاصق اقتصاد المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال هو التجارة الالكترونية التي تعتمد على اقتصاد المعارف في صلب عملها وتغير مستوى الاهتمام وترتيب أهمية السلع المتاجر بها ، حيث كانت تعطى أكبر أهمية للسلع المادية الملموسة وذات الأحجام الكبيرة فأصبحت إلى السلع الرقمية ،والمتاجرة بالمعلومات وخدمة مجال الخدمات اللاملموسة ،تحتل المرتبة الأولى في اهتمامات المنتجين ثم تليها السلع المادية، وهذا ما أعطى الأهمية القصوى لاستعمال التجارة الالكترونية بالإضافة إلى التسهيلات الكبيرة والسرعة الفائقة في أداء الأعمال التي تكلف الجهد والأموال الطائلة عند استعملاها للتجارة التقليدية .

رغم التطوّر الكبير والسريع الذي شهدته الجزائر، خلال السنوات الأخيرة، في استخدام التكنولوجيات الحديثة، إلاّ أن ذلك لم ينعكس على كلّ مناحي الحياة اليومية للجزائريين، ومنها المعاملات التجارية التي مازالت محتشمة، في كثير من الأحيان، إلى الأنماط التجارية التقليدية، في ظلّ حضور محتشم للمعاملات الإلكترونية التي تختصر وتسهّل العمليات التجارية. فبعد أكثر من عقد من بدء الحديث عن الشروع في تطوير نظم الدفع الإلكتروني، مازالت التعاملات النقدية هي سيّدة الموقف. ورغم المحاولات الحثيثة للاستفادة من الانترنت في عالم التجارة، والتجارب العديدة التي ظهرت في هذا المجال، إلاّ أن التسوّق الإلكتروني واقتناء السلع بكبسة زرّ مازالا بالنسبة لغالبية الجزائريين مجرّد حلم قد لن يتحقّق غداً.

يُبدي الجزائريون اهتماماً كبيراً بالتعاملات التجارية عبر شبكة الإنترنت، التي تشهد تنامياً مضطرداً في عدد المواقع المتخصّصة في هذا المجال. تظهر بيانات موقع "أليكسا" المتخصّص في إحصائيات وترتيب مواقع الأنترنت، أن موقع "واد كنيس" الخاصّ بعرض الخدمات التجارية هو الأكثر تصفّحاً في الجزائر، إذ يأتي في المرتبة الرابعة مباشرةً بعد "فيسبوك" و"غوغل" و"يوتوب"، متفوّقاً بذلك على الكثير من مواقع المؤسّسات الإعلامية الجزائرية الشهيرة، وهو ما يؤكّد أن الخدمات التجارية تحتلّ صدارة اهتمامات الجزائريين على الشبكة العنكبوتية.

من هذا المنطلق رأينا الحاجة الماسة لدراسة التجارة الالكترونية ومحاولة إجلاء الغموض عنها خاصة وأن البلدان النامية كالجزائر مثلا لا تزال بعيدة عن أداء واستغلال فوائد التجارة الالكترونية الحقيقية و أن تحاول القضاء على صعوبات التجارة الالكترونية ،والتي ترجع في الحقيقة إلى صعوبة التحكم في أخلاقيات مستعمليها لا فيها هي كأداة لممارسة التجارة بشكل أسهل وأسرع بكفاءة عالية ، وكما نعلم أن هذه المشاكل الأخلاقية نواجهها حتى في التجارة التقليدية ، فالتجارة الالكترونية هي مجرد وسيلة يجب معرفة كيف نستغلها.

مما يسبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

ما هو واقع التجارة الالكترونية في الجزائر تحت ظل الاقتصاد المبني على المعرفة؟ وماهي العراقيل التي تحول دون تطورها ؟.

تنبع أهمية البحث من التطور الكبير الذي وصلت إليه ثورة المعلوماتية واستخدامها بشكل كبير في إنجاز عمليات التبادل التجاري بفترات زمنية قياسية مخفضة بذلك التكاليف المرتفعة، حيث إن التطور المطرد لشبكة الإنترنت وانتشارها وتوسعها الملحوظ خولها أن تلعب الدور الرئيسي لعصر المعلومات وجعلها البنية التحتية في عالم الأعمال، حيث أضحت وسيلة هامة لا يمكن أن نغض البصر عنها لإنجاز مختلف أنواعها وبشكل أخص التجارية منها.

نظرا لطبيعة الموضوع تتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في القيام بهذا البحث، لننا وصفنا واقع ملموس معاش وقمنا ببعض التحليلات للوضعيات السائدة وما يمكن أن تصبح حتى يستفاد من فعاليات اقتصاد المعرفة من زاوية التجارة الالكترونية.

تهدف المداخلة إلى تسليط الضوء على موضوع التجارة الإلكترونية بشكل عام وواقعها في الجزائر بشكل خاص، وذلك من أجل كشف أسباب تأخر استخدام هذه التجارة وأهم الاقتراحات التي قد تساعد في تسريع تطور هذا الأسلوب الجديد في إتمام العمليات التجارية المختلفة، ومن أجل ذلك سوف تتم معالجتنا من خلال المحاور التالية :

١ـ مفهوم التجارة الألكترونية :

٢ـ واقع التجارة الالكترونية في الجزائر

٣ـ العقبات التي تواجهها التجارة الألكترونية في الجزائر.

١-مفهوم التجارة الألكترونية :

تمثل التجارة الإلكترونية واحداً من موضوعي ما يسمى بالاقتصاد الرقمي حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين هما:

أ ـ التجارة الإلكترونية

ب ـ تقنية المعلومات

فتقنية المعلومات في عصر الحوسبة والاتصال هي التي خلقت الوجود الواقع للتجارة الإلكترونية التي تعتمد أساساً على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري.

و التجارة الإلكترونية كمفهوم: هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الإنترنت أو الأنظمة التقنية المشابهة.

وتتخذ التجارة الإلكترونية أشكالاً عدة منها عرض السلع والخدمات عبر الإنترنت وإجراء البيع مع عمليات الدفع النقدي بالبطاقات النقدية أو بغيرها من وسائل الدفع وإنشاء متاجر افتراضية على الإنترنت والقيام بأنشطة التزويد والتوزيع والوكالة التجارية وممارسة الخدمات المالية وخدمات النقل والشحن وغيرها عبر الإنترنت.

وقد صنفت التجارة الإلكترونية عالمياً ضمن نطاق الخدمات، وذلك من خلال التقرير الصادر عن منظمة التجارة العالمية الخاص بالخدمات بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٧، حيث اعتبر التقرير أن تزويد الخدمات بالطرق التقنية يقع ضمن نطاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، وعليه تخضع هذه التجارة إلى نصوص اتفاقية التجارة العامة كافة في الخدمات من حيث الالتزامات والمتطلبات.

ـ يجب أن نفرق هنا بين مصطلحين هامين هما:

ـ التجارة الإلكترونية .

ـ الأعمال الإلكترونية .

حيث نجد أن مجال الأعمال الإلكترونية هو مجال أوسع من التجارة الإلكترونية فيتخذ نشاط الأعمال الإلكترونية الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدمية كافة، بينما يقتصر مجال التجارة الإلكترونية على مجال البيع والشراء للسلع والخدمات عبر الإنترنت.

ويمكن أن نقسم التجارة الإلكترونية إلى عدد من المعاملات حسب طبيعة المتعاملين:

١ ـ تعامل بين شركة تجارية وشركة تجارية أخرى:

٢ ـ تعامل بين شركة تجارية وحكومة:

٣ ـ تعامل بين شركة تجارية ومستهلك فردي:

٤ ـ تعامل بين حكومة ومستهلكين:

٥ ـ تعامل بين مستهلك ومستهلك: كأن يقوم مستهلك ما ببيع سيارة مستعملة أو عقار أو أي سلعة أخرى إلى مستهلك آخر عبر الإنترنت.

٦ ـ التجارة الإلكترونية داخل مجال الأعمال:حيث يتم هنا استخدام نظم التجارة الإلكترونية داخلياً من خلال شبكة الإنترنت الخاصة بالعمل من أجل تقديم الخدمات للموظفين كبيع منتجات المنظمة أو المؤسسة للموظفين بأسعار مخفضة.

٧ ـ التجارة الإلكترونية في غير مجال الأعمال: حيث تقوم هنا بعض المعاهد والمنظمات غير الربحية باستخدام نظم وطرق التجارة الإلكترونية بهدف تحسين خدماتها للأعضاء.

١-١ البنية التحتية للتجارة الالكترونية:

تشمل البنية التحتية الإلكترونية للتجارة الإلكترونية أربعة أمور:

١ ـ الأجهزة وتتضمن:

أ ـ حواسيب آلية ومخدمات

ب ـ مسيِّر وموجه المعلومات

ج ـ كابلات وتقنيات حديثة للاتصالات

٢ ـ البرمجيات: وتتضمن:أ. برمجيات التشغيل

ب .برمجيات الاتجار بالإنترنت.

بالإضافة إلى حزم برمجيات التجارة الإلكترونية (وهي عبارة عن برمجيات خاصة تسمح بأتمام عمليتي البيع والشراء الآني عبر الإنترنت).

٣ ـ مقدمو خدمات التوصيل بالشبكات العامة المفتوحة (كالإنترنت) ويعني بذلك الجهات التي تقوم بتوفير خدمة الإنترنت في الدول.

٤ ـ الخدمات المخولة:وهي خدمات تتعلق بأتمام الصفقة التجارية كالإعلان وطرق الدفع والتسليم وخدمات التحقق من الأهلية.

وبالإضافة إلى البنية الإلكترونية لابد من توفر البيئة المالية المناسبة لأساليب الدفع الإلكتروني والاستخدام المكثف لوسائل الدفع الحديثة لبطاقات الائتمان.

١-٢السبل العامة لإعتماد التجارة الإلكترونية

تعتمد أي دولة على أربعة سبل لأنجاح ونشر التجارة الإلكترونية ، نوضحها كمايلي :

أ- السبل التشريعة

بناء نظم تشريعية و تنظيمية تحكم التجارة الإلكترونية مع دعم البيئة اللازمة لها بأدخال تعديلات على التشريعات القائمة ، بشكل يجعلها أكثر إستجابة لمتطلبات التجارة الإلكترونية أو إصدار تشريع مختص ليقوم بتنظيم هذه التجارة من مختلف جوانبها إنطلاقا من إنشاء المواقع على شبكات الإتصال الإلكتروني و إثباته إلى إجراءات تأمينها و نظم سداد المدفوعات.

ب- السبل التكوينية

إن إعتماد التجارة الإلكترونية في أي دولة يجب أن يقوم بواسطة إطارات مختصة في التكنولوجيا الإلكترونية ، وخاصة الإعلام الآلي بكل توابعه و لهذا يجب أن تكون هناك قواعد تكوينية في هذا المجال، فتدخل التجارة الإلكترونية كتخصص من تخصصات التكوين في الإعلام الآلي على كل المستويات بالأخص على مستوى التعليم العالي ، حيث بالإمكان تخصيص فرع في التجارة الدولية لتخصص التجارة الإلكترونية أو تدرس كمادة أساسية في تقنية التسويق و التجارة بصفة عامة .

ت- السبل الإقتصادية

إن أهم السبل لإعتماد التجارة الإلكترونية هو السبل الإقتصادية لتأثيرها المباشر في قرار إعتماد التجارة الإلكترونية و سنورد أهم هذه السبل فيمايلي :

- خوصصة قطاعات الإتصال و فتح أبواب المنافسة و هذا بغرض تخفيض تكلفة إستخدام الأنترنت مما يساهم في إنتشار الثقافة الإلكترونية بما فيها التجارة الإلكترونية .
- تخفيض الرسوم الجمركية على التكنولوجيا المعلومات المستوردة لتتيح لمعظم فئات المجتمع من الحصول عليها .
- تحديث أساليب الدفع باتباع الأساليب الإلكترونية و إنشاء الشبكات المصرفية الإلكترونية .

ث- الأساليب الحمائية .

بما أن المستهلك هو أهم طرف في المعاملات التجارية و ثقته تعتبر أساس هذه المعاملات ، فأنه يجب التفكير في قوانين تحمي المستهلك الجزائري لتفادي شعوره بعدم الأمان في التعامل في التجارة الإلكترونية

١-٢.الاثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية:

- ـ تعمل التجارة الإلكترونية على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية بين المنشآت بفعل دخول المعرفة والمعلومات كأصل مهم ورئيس من أصول رأس المال كما تتاح الفرصة لزيادة حجم عمليات البيع من خلال الاستفادة من المقدرة على التسوق عبر الإنترنت طوال ساعات النهار والليل دون

أن تزيد التجارة الإلكترونية من الضغوط التنافسية على المنشآت، وذلك بفعل تخفيض تكلفة المنتجات، لأن تطبيق هذا النوع من التجارة سيؤدي إلى زيادة كمية هذه المنتجات وسعي المنشآت إلى ترويجها في مناطق جديدة لم تكن تتوجه إليها من قبل (بمعنى أن التجارة الإلكترونية تساعد المنظمات في دخول الأسواق الدولية والتسويق الدولي)، وإلى تقديم أفضل عروض البيع لجذب العملاء، و تقديم تسهيلات كثيرة للمستهلك، مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة الأخرى، وبذلك تفقد المنشآت الأقل كفاءة قدرتها على المنافسة.

- - تعمل التجارة الإلكترونية على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي بسبب الكفاءة في عرض السلع والخدمات وتقليل القيود للدخول إلى الأسواق والمقدرة العالية بالحصول على المعلومات اللازمة.

- - إتاحة الفرصة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للنفاذ إلى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وكسر احتكار المنشآت الدولية الكبيرة لهذه الأسواق، حيث لم تعد المنشآت الصغيرة بحاجة إلى وسائط تقليدية للبيع، ولم تعد بحاجة إلى الانتقال إلى البلاد الأخرى وإقامة وكالات فيها، ولكن أصبحت بحاجة إلى وسطاء المعلومات الذين يلعبون دوراً مؤثراً في التجارة الإلكترونية، خاصة إذا علمنا أن أي منظمة مهما كان نوع وطبيعة عملها تستطيع الدخول إلى الشبكة وعرض ماتشاء من سلع وخدمات وأفكار دون أية قيود، وبذلك فأن المنافسة أصبحت عالمية النطاق.

- - ستؤدي التجارة الإلكترونية - بما تحمله من تكنولوجيا متطورة - إلى مزيد من تقسيمات العمل وتغيير في أنماطه وأساليبه والتخلي عن بعض العناصر البشرية (خاصة العمال متوسطي وعديمي المهارة) التي كانت تقوم بهذا العمل، بالإضافة إلى الاستغناء عن بعض الوكلاء والمتاجر سواء متاجر البيع بالجملة أو التجزئة، مما سيكون لهذا كله أثر غير محمود على زيادة معدلات البطالة حتى ولو كانت بطالة مؤقتة ممكن أن تزول على المدى الطويل.

- - تخفض التجارة الإلكترونية من مطرح الضريبة في مهن متعددة كالصرافة ومبيعات الكتب.

٢-واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر:

رغم التطور الهائل الذي يعرفه العالم في ميدان التجارة الالكترونية التي صارت تنافس التجارة التقليدية من حيث الحجم والتي يتوقع الخبراء أن تتجاوزها خلال السنوات القادمة في ظل نسب النمو العالية التي تسجلها التجارة ألالكترونية إلا أن الجزائر لم تسن لحد الآن قانونا خاصا بالتجارة الالكترونية رغم الحديث عن تدارك هذا الأمر خلال تعديل القانون المدني، الذي من المنتظر أن يفرد لها مواد خاصة بها تحددها وتضبط قواعدها .

ومع ذلك فقد سنت الجزائر بعض القوانين والنصوص التطبيقية التي تمس بشكل أو بآخر أحد جوانب التجارة الالكترونية كالقانون الخاص بموردي الانترنيت ، أو المواد المتعلقة بالجريمة الالكترونية، أو تلك المتعلقة بالملكية الفكرية والتي تتضمن مواد متعلقة بالملكية الصناعية حتى تتوافق منظومتنا التشريعية مع القوانين العالمية ، وهو ما يعني أن الجزائر مقبلة في المستقبل القريب على إصدار قانون خاص بالتجارة الالكترونية بحكم الالتزامات الدولية التي يفرضها الاندماج العالمي ورغبة الجزائر في اللحاق بركب التطور في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والاستفادة من المزايا التي تتيحها التجارة عبر الانترنيت علما أن عدة دول عربية كتونس

،والامارات العربية المتحدة، والسعودية، و مصر قطعت أشواطا هامة في المجال التشريعي الخاص بتقنين التجارة الالكترونية.

٢ـ١: ملامح التجارة الالكترونية في الجزائر

وتجدر الإشارة إلى أن أول من أسس شركة تجارية خاصة بتزويد الإنترنيت في الجزائر هو يونس قرار الملقب بـ "بيل غايتس الجزائر" و الذي قام بمغامرة فريدة من نوعها عندما استغلال فراغ القانوني في مجال توريد الانترنيت حيث استورد في ١٩٩٧ تجهيزات خاصة بشركة"جيكوس" متعلقة بربط الناس بالانترنيت بشكل جماهيري، بعد أن احتكر مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني [سريست] المملوك للدولة التعامل بالانترنيت وحصره في نطاق ضيق خاص بالباحثين فقط وذلك لمدة أربع سنوات. غير أن السلطات العليا في البلاد حجزت هذه التجهيزات المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية في المطار، ومنعت قرار من تحقيق هذا المشروع على أساس أن الدولة لم تقرر فتح هذا الميدان للخواص، إلا أن الصحافة الجزائرية تحركت وأثارت ضجة إعلامية حول هذا المنع مما أجبر السلطات العمومية على الرضوخ للأمر الواقع ، وتم رفع الحجز عن التجهيزات وباشرت شركة جيكوس نشاطها، وأنشأت أول نادي للأنترنيت في حيدرة بالعاصمة في نفس العام، وصار بأمكان أبسط جزائري لأول مرة الإبحار في عالم الأنترنيت. ولم يكن أمام السلطات العمومية في هذه المرحلة سوى إصدار نص تشريعي متعلق بالسماح للخواص بأنشاء شركات لتزويد الأنترنيت لملء الفراغ القانوني في هذا الجانب ، وبحلول عام ٢٠٠٠ فاق عدد الشركات الخاصة التي ترغب في الاستثمار في هذا المجال عشرين شركة غير أن شركتين فقط فرضت أنفسهما في السوق ويتعلق الأمر بـ " إيباد " و"جيكوس". مليون أنترناتي في الجزائر يمثلون قاعدة التجارة الالكترونية .

ثم جاءت تجربة موقع "واد كنيس"، الذي استمدّ تسميته من سوق "واد كنيس" الشهيرة بالجزائر العاصمة، عام ٢٠٠٦، كمغامرة خاضها خمسة شبّان من بلدية القبة بالعاصمة لم تتجاوز أعمارهم آنذاك العشرين سنة، لعرض المنتجات الحديثة والقديمة بمختلف أنواعها للبيع أو الإيجار على الانترنت، قبل أن يحتلّ المرتبة الأولى في الجزائر من حيث الانتشار، ويصبح الوجهة المفضّلة للباحثين عن البيع أو الشراء أو الاستئجار، حيث يتجاوز عدد زائريه ٢٥٠ ألفًا يوميا، إضافة إلى أربعة ملايين معجب على صفحته الرسمية على "فيسبوك."

ويبدو أن نجاح تجربة "واد كنيس" أثار شهية الكثيرين لاقتحام عالم التجارة والإشهار عبر الانترنت، والذي ظلّ إلى وقت قريب غير مكتشف في الجزائر، حيث ظهرت العشرات من المواقع الإلكترونية المتخصّصة في عرض المنتجات والخدمات عبر الشبكة، بدءًا بالملابس والسلع الاستهلاكية والتجهيزات الكهرومنزلية، وصولاً إلى السيارات والعقارات والخدمات بمختلف أنواعها.

وهناك تجربة أخرى وهو موقع "أشريلي" الذي يعرض سلعًا استهلاكية ويقوم بتوصيلها إلى الزبائن،وتقوم فكرة الموقع على عرض السلع وتوصيلها إلى عنوان المتعامل بنفس ثمنها مع احتساب رسوم التوصيل، لكن الدفع يتم بطريقة نقدية، وهو ما تنجرّ عنه، حسب المتحدّث، عدّة

أخطار تتعلّق بصعوبات التوصيل وعدم وجود إطار قانوني يحمي المؤسّسة، مضيفًا أنه بعض الحالات يطفئ الزبائن هواتفهم بعد شحن السلعة المطلوبة، وهو ما يجعل المؤسّسة تتكبّد خسائر جرّاء ذلك.

وعمّا إذا كان هذا النوع من التجارة يلقى إقبالاً من الجزائريين، اعترف المتحدّث بأن الاقبال مازال محتشمًا، في ظلّ المعطيات التي أشار إليها سابقًا، حيث بلغ أكبر معدّل سجّله الموقع هو أربعون زبونًا في الأسبوع، مضيفًا أن هذا المجال مازال صعبًا في الجزائر ويواجه العديد من العراقيل، داعيًا إلى تشجيعه، خاصّة أن معظم المشتغلين فيه هم شباب قاموا بأطلاق مؤسّساتهم الخاصّة بمبادرات شخصية، مشيراً إلى فوائد هذا النشاط على الاقتصاد الوطني.

وقد حقّقت هذه النقلة للجزائريين إمكانية الاطّلاع، من خلال شبكة الانترنت، على السلع والخدمات التي يريدون الاستفادة منها، غير أن خبراء في مجالي الاقتصاد وتكنولوجيات الاتّصال يعتقدون أن هذا النوع من المواقع لا يعكس حقيقة التجارة الإلكترونية في الجزائر، مادامت المعاملات المالية تتمّ في أغلب الأحيان بالطرق التقليدية، سواء بالشيك أو بالدفع النقدي المباشر، بينما تقتضي التجارة الإلكترونية الاعتماد بشكل أساسي على الدفع الإلكتروني وتقليص الاستخدام اليدوي إلى أقصى حدّ ممكن.

ولكن رسميا الانطلاقة الفعلية للتجارة الالكترونية في الجزائر أعلن عنها أنذاك وزير تكنولوجيا والاعلام ووزير التجارة شهر أفريل ٢٠٠٩ بمناسبة افتتاح الصالون الدولي لتكنولوجيا الاعلام والاتصال الذي حمل شعار"التجارة الالكترونية والاقتصاد المعرفي" مؤكدين أن الجزائر سوف تحصل على إطار قانوني وتنظيمي يسمح بتأطير التجارة الالكترونية ويوفر الأمن والحماية اللازمين للبيانات والصفقات الإلكترونية.

وبالفعل بدأ النتعاملون الاقتصاديون يتحضرون لثورة التجارة الالكترونية، فقد إنطلقت بعض المحاولات المتواضعة لتطبيق هذه التجارة.

ويقول الخبير في تكنولوجيات الاعلام والاتصال، الدكتور يونس قرار، إن ما هو موجود في هذا النوع من المواقع الجزائرية هو مرحلة أولى من التجارة الالكترونية وجزءٌ منها وليس تجارة إلكترونية بمفهومها الدقيق "فتلك المواقع تلعب دور الوسيط الذي يعرض خدمات عن طريق الانترنت، لكن الدفع يكون إما نقدا أو بالشيك، وهو ما يستلزم العودة إلى العملية الكلاسيكية التي يميّزها الدفع اليدوي والتوصيل التقليدي."

ويؤكّد الدكتور قرّار أن التجارة الإلكترونية تستلزم حضور مجموعة من العناصر والشروط التي تستخدم نظام الدفع والسحب الإلكترونيين، والتي إذا غاب أحدها فأن العمليّة تتعطّل برمّتها، وأوّل تلك العناصر هي المؤسسة التي تعرّف بمنتجاتها عبر الانترنت أو برامج الهواتف الذكية، ويُشترط أن تكون معروفة الهوية وموثوقًا في صدقيتها، ثمّ تأكيد المشتري لطلبيته عن بعد، أي عبر الانترنت، والذي يُشترط بدوره أن يكون معروف الهوية ومحدّد العنوان، ثمّ مؤسسة النقل التي تكون مربوطة إلكترونيا بالعملية، ثمّ التأمين الذي يضمن حقوق كلّ طرف في حال حدوث مشكلة خلال أية مرحلة من مراحل العملية التجارية. كما يشترط قرّار وجود نصوص قانونية خاصّة بمجال المعاملات الإلكترونية تتيح للطرف المتضرّر اللجوء إلى العدالة، إذا حدثت مشكلة.

ويضيف المتحدّث بأن الدفع الالكتروني ليس عملية صعبة، لأن الأجهزة هي التي تقوم بكل شيء، بينما مهمّة الاشخاص تقتصر على البرمجة فقط، بحيث لا يعمل الموقع بنظام الإدارة المتمثّل في المداومة ثماني ساعات في اليوم، بل يعمل على مدار الساعة، وهو ما يتيح الخدمة للعملاء في كلّ لحظة.

ورغم بداية اهتمام السلطات العمومية بتكنولوجيات الإعلام والاتصال في الفترة الأخيرة بدليل تعديل اسم "وزارة البريد والمواصلات" إلى "وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال"، وسعيها لإنشاء مدينة متخصصة في هذا الميدان في سيدي عبد الله، وتحضيرها لإنشاء حكومة إلكترونية،وإعدادها لمشروع قانون حول بطاقة التعرف الإلكترونية ، إلا أنه ومع ذلك فأن الحكومة لا تبدو على عجلة من أمرها فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية التي تطرح عدة إشكاليات على المستوى حركة الأموال، الضرائب، الحجية القانونية لدى العدالة بالنسبة للعقود والتوقيعات الإلكترونية، والجرائم الإلكترونية التي قد يصعب التحكم فيها إذا تم الدخول إلى نطاق التجارة الإلكترونية بشكل متسرع وغير واع بحجم المخاطر رغم كثرة المزايا،فالهند التي تعتبر من دول العالم الثالث بلغت مداخيلها من التجارة الالكترونية ٢٠مليار دولار في السنة وهو ما يمثل حجم الواردات الجزائرية.

٢-٣-مزايا إعتماد الإقتصاد الجزائري على التجارة الإلكترونية :

من أهم المزايا التي سينالها الإقتصاد الجزائري بعد إعتماده التجارة الإلكترونية تتمثل فيما يلي:

أ/- فتح آفاق واسعة أمام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية خاصة تلك التي تشكو من مشكلة صعوبة دخولها إلى أسواق عالمية لصغر حجمها و إنخفاض مواردها.

ب/- الإستفادة من الخدمات و السلع الأجنبية التكنولوجية المتطورة و بالتالي توفر إمكانيات إخراج الإقتصاد الجزائري من تخلفه و إعطائه قدرة تنافسية أكبر

جـ /- تطوير الصادرات خارج المحروقات حيث أن منتجات جزائرية تجد طلبها في السوق العالمي، لكن نقص الإشهار الدولي للسلع الجزائرية يجعلها مجهولة لدى العالم

د/- تطوير العمل المصرفي الجزائري مما يتوافق مع متطلبات التجارة الإلكترونية الخاصة بطرق الدفع الإلكتروني المختلف

هـ /- إمكانية تخفيض المشاكل الإدارية بين المكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم التصريحات الجبائية أو دفع المستحقات و ذلك بتمكين ان تتم بسهولة عن طريق شبكة الأنترنت و الدفع الإلكتروني

و/- سهولة إيصال المعلومة للمستهلك والوصول إليه ، سواء على المستوى العالمي أو المحلي

ي/- إعطاء نفس جديد للتجارة الإلكترونية الجزائرية خاصة و نحن مقبلون على الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

٣-العقبات التي تواجهها التجارة الالكترونية في الجزائر :

رغم أن الانعكاسات الايجابية للتجارة الالكترونية على الاقتصاد لا تعد ولاتحصى، إلا ان هذه التجارة تبقى محدودة للغاية في الجزائر بسبب مجموعة من العقبات التي تمنعها من التطور والانتشار، والارتقاء إلى المستوى العالمي .ومن هذه الأسباب يمكن ذكر الأتي :

١-تبين كل الدلائل والإحصائيات المتوفرة في الجزائر ضعف البنية الأساسية الضرورية لممارسة التجارة الإلكترونية على نطاق واسع من شبكات اتصالات سلكية واللاسلكية، حاسبات برمجيات ،زد إلى ذلك الثمن المرتفع نسبيا لموجات التردد وبطء الأنترنت، وعدم توافر خطوط الهاتف بالشكل المطلوب، ويرجع هذا إنعدام المنافسة في أسواق الخط الثابت بحيث يحتكر المتعامل التاريخي" اتصالات الجزائر" تقديم الخدمات الهاتفية السلكية واللاسكية.

٢ -تعتمد التجارة الإلكترونية بشكل أساسي على الأنترنت كأداة اتصال ، إلا أن في الجزائر الواقع يؤكد محدودية انتشار الانترنت ، حيث أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالمي لا يزال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة ، إذ تبلغ في المغرب على سبيل المثال ١٤,٣٦٪ ، مقارنة بالجزائر التي لا تتعدى سوى ٥,٣٣ % .

٣-تعاني الجزائر من ضعف كبير في إنتاج السلع والخدمات المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال، فالجزائر لا تولي الإهتمام الكافي لعملية خلق صناعة وطنية لهذه التكنولوجيا، وهذا راجع لسياسة الحكومة بأعطاء أفضلية للإستثمار التقليدي في قطاعي الطاقة والعقارات.

٤- الإنتشار الواسع للأمية في الجزائر ، حيث تعتبر من الدول التي تحوي نسبة أمية مرتفعة و بالتالي فأن هؤلاء لا يفقهون حتى معنى أن تمارس التجارة على الانترنت و هذا عائق يحول دون إنتشار التجارة الإلكترونية . وبهذا فتوظيف الإنترنت في الجزائر يعتبر توظيفا ترفيهيا لا توظيفا تجاريا،فمن خلال دراسات متخصصة بينت أن ارتفاع المستوى التعليمي لمستخدمي الانترنت، حيث سيطر الجامعيون على أكبر نسبة قدرت ب ٦٦,٢ بالمائة. فأغلبية مستخدمي الانترنت هم شباب [٥٣ بالمائة]، يستغلون الشبكة بالدرجة الأولى في عمليات بحثية بأستخدام محركات البحث [٩٥,٣ بالمائة]، وتتجه نسبة كبيرة من المستخدمين إلى البريد الإلكتروني [٨٢,٦ بالمائة]،كما يهتم هؤلاء المستخدمين بتحميل الألعاب والاغاني والبرمجيات [٦٧,٦ بالمائة]، إلا ان أقل مواقع الخدمات زيارة هي مواقع الشراء على الخط بنسبة [١٠,٧ بالمائة].

٥-تفتقر الجزائر إلى الموارد البشرية والخبرات التكنولوجية والكوادر المؤهلة للتعامل مع تقنيات التجارة الإلكترونية، والتي من المفروض أن تتولى مهمة تصميم وتطوير مواقع التجارة الإلترونية وقوائم الكتالوجات ونظم دفع إلكترونيةن وتكون خبيرة ايضا في قواعد البيانات والبرمجيات وأنظمة التشغيل، ويرجع ذلك إلى:

-ضعف مستوى التكوين المتخصص في تكنولوجيا الاعلام والاتصال على مستوى المعاهد والمؤسسات.

-ضعف أنشطة البحوث والتطوير، حيث تدل المؤشرات على تدني مستويات القدرة العلمية والتكنولوجية للجزائر مع تواضع أعداد العلماء والباحثين ، مما زاد في الطين بلة هو هجرة الأدمغة والكفاءات إلى الدول المتقدمة .

٦-تعرف الجزائر ضعف في البنية التحتية للدفع الإلكتروني ، فأغلبية وسائل الدفع المستعملة في الجزائر فهي تقليدية ، وقد تأخرت البنوك الجزائرية كثيرا في إصدار وسائل دفع تتماشى مع التطورات التكنولوجية،حيث مع نهاية سنة ٢٠٠٥ فقط عرفت إعطاء إشارة إنطلاق نظام الدفع الألكتروني بأستعمال البطاقات البنكية،حيث تعتبر هذه البطاقات هي الطريقة المفضلة لتسديد المدفوعات مباشرة على الانترنت ، إلا أن إستعمتالها في الجزائر يبقى محدودة جدا، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين ، وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني ، والتأخير الكبير في تحيين حساباته.

ويرجع ضعف البنية التحتية للدفع الإلكتروني وتأخر البنوك في تطوير هذه البنية إلى ارتفاع تكاليف الاقتناء ورداءة الخدمات البنكية وكثرة تعطلات الموزعات الالية مما يؤدي إلى نفور المواطنين لإستخدامها أو طلبها، وظف إلى هذا ضعف قدرة القدرة الشرائية للمواطنين وتفضيلهم التعمل التقليدي المباشر دون تحمل تكاليف واشتراكات البطاقات الأئتمانية.

وما يزيد من عرقلة تطور نظام الدفع الالكتروني هو نقص الأمن والانضباط فيما يتعلق بتسرب معلومات الشركات ومراسلاتها عبر الشبكة بالإضافة إلى عمليات الدفع الإلكتروني، حيث قد يستغل بعضهم رقم بطاقة ائتمان المشتري أو قد يتم التعامل مع جهات غير موجودة في الواقع فقد لايوجد مستهلك حقيقي أو شركة حقيقية.

٧-التعاملات المالية الإلكترونية ، لا تزال في بدايتها ، رغم مرور عدة سنوات على شروع السلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية ، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة ، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين ، وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني ، والتأخير الكبير في تحيين حساباته.

٨- تخلف النضام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل و تقنيات الدفع الحديثة بالإضافة إلى التخوف من خوض غمار تجارة إفتراضية قد تلحق خسائر فادحة يصعب على دولة مثل الجزائر تغطيتها .

٩ـ محدودية الجانب التشريعي في هذا المجال، وذلك من خلال غياب التشريعات المناسبة ، حيث تحتاج الأعمال الإلكترونية إلى وضع أنظمة وتشريعات تتناسب مع طبيعتها ، مما يستلزم الدقة والوعي التام بكافة جوانب التقنية المستخدمة في هذه التطبيقات ، لتحقيق الأمن المعلوماتي، والذي هو أمر ليس من السهل إنجازه ، من حيث الوقت المتاح ودرجة تداخله مع جوانب الحياة المختلفة، بالإضافة إلى عدم مسايرة بعض القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإلكتروني لتطبيقات الحكومة الإلكترونية منذ بدايتها وحتى تطبيقها.

١٠-على الرغم من أن شراء السلع عبر الإنترنت أرخص من الشراء من المتاجر، إلا أن الإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي يرغب دائماً بالعيش ضمن مجتمع كبير، فالمستهلك يشتري من

المتجر التقليدي، والسبب في ذلك يعود إلى غريزته في مقابلة الآخرين ومعاينة السلعة مباشرة والدخول في مساومة مع البائع،وانعدام الثقة في في الباعة المجهولين الذين لا يراهم.

وظف إلى ذلك عدم إنغراس التجارة الإلكترونية في عادات المجتمع وهذا راجع إلى حداثة ظاهرة التجارة الإلكترونية وتميزها بالتغيير السريع.

١١- نقص إهتمام المؤسسات الإقتصادية في البلاد و عدم وعيهم بما يمكن لتقنية التجارة الحديثة عبر الأنترنت من أن تفتح لهم من آفاق إقتصادية أوسع ، فأغلبية المؤسسات لا تمتلك موقعا خاص بها على شبكة النترنت ، وحتى الأقلية التي تملك موقعا يتميز بسكونه، فهو يحتوي على بعض المعلومات التي تعرف بالشركة ومنتجاتها دون إضافة عنصر التفاعل مع المستخدمين وإبرام الصفقات الإلكترونية مباشرة على الخط.

١٢- من أبرز العقبات التي تحول دون تطور التجارة الالكترونية الجزائرية هو عدم إصدار قانون خاص ينظم التجارة الالكترونية وما يتعلق بها من مواضيع يكون مستقلا بحد ذاته عن بقية فروع القوانين الأخرى، فالجزائر لا تزال في مرحلة الخطر في مجال البيئة القانونية والتشريعية لهذه التجارة،ولا يزال الوعي والدور الذي يؤديه التشريع وأغراضه غير كاف .

١٣-غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بنشاط الحكومة الإلكترونية ، والتي تمتلك نفس الأنواع من الأجهزة والبرمجيات ، بحيث تتم المشاركة وتبادل المعلومات بين هذه الفئات.

الخاتمة

لقد تطورت التجارة الالكترونية بسرعة هائلة تبعا لتطور مدعماتها من الاقتصاد المبني على المعرفة و تكنولوجيا الإعلام والاتصال اللذان يمثلان الدعامة الأساسية لها.

وقد حلت التجارة الالكترونية بدورها مشاكل كثيرة كانت تعاني منها التجارة التقليدية ،وخلقت سلعا خاصة بها ، فهي توفر السرعة والاطلاع الواسع على المعلومات التجارية في كل أنحاء العالم ،وسهلت التعامل بين كل المتعاملين الاقتصاديين من زبائن،موردين، وخاصة المؤسسات العالمية التي تحتاج للتعامل الدائم مع كل المتعاملين في كل أنحاء العالم ، كما أعطت الفرصة للشركات الصغيرة في تحقيق ميزة تنافسية عالمية دون الحاجة إلى إنشاء بناء ضخم أوتكبد تكاليف كبيرة ،فامتلاك جهاز كمبيوتر واشتراك في بنك له نظام دفع متطور يمكن الأشخاص من الوصول إلى ما كان يكلفهم سابقا أموالا وجهدا كبيرا .

إن تخطي التجارة الإلكترونية الحدود العالمية في إنتشارها لدى الدول الغربية بصفة عامة و بعض الدول العربية التي بدأت تخطو خطوات مهمة رغم تواضعها إلا أن إعتمادها لدى الجزائر لم يرقى بعد إلى ذلك المستوى الذي يمكن فيه إعتبارها تقنية قانونية متطورة للتجارة و بذلك يضل الإقتصاد الجزائري ناقصا لعدم إعتمادها

ويرجع هذا التخلف إلى أسباب خاصة بالمؤسسات الجزائرية التي لا تزال متخلفة عن ركب ممارسي التجارة الإلكترونية لأسباب تعددت يتمثل أهمها في عدم التوفير الكامل لبيئة التنمية الضرورية

إن ما تقدمه التجارة الإلكترونية من إمتيازات و ما ترتكز عليه من تكنولوجيات يجعلنا نفكر فيما تستطيع أن تضيفه للإقتصاد الجزائري مستقبلا و ذلك من إختصار وقت طويل ينجر عنه توسع الفجوة بينه و بين إقتصاديات الدول المتقدمة و الدول العربية السائرة في ركب التطور.

و لهذا فأن خطوة واحدة تتمثل في محاولة إنشاء موقع تجاري صغير الحجم يخضع لمتطلبات التجارة الإلكترونية يعد من معطيات تشجع على إنشاء تجارة إلكترونية و تدعو إلى أقلمة كل القطاعات التي لها علاقة بالتجارة الإلكترونية، دون إهمال القطاعات المالية و قطاع الإتصالات لقطاعين حساسين يؤثران مباشرة على هذه التجارة و ذلك بضرورة قيام الدولة باتخاذ إجراءات تحفز على تجاوز العقبات و الصعوبات التي يواجهه هاذين القطاعين و أيضا إتباع المقترحات الهادفة لإنشاء تجارة إلكترونية آمنة.

يتعين على الجزائر أن تدرك حقيقة وضعها على الخريطة التجارية الالكترونية الحديثة، وأن تحاول تدارك التأخر الحاصل والإستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التجارة، من خلال إيجاد الحلول وإتخاذ بعض الإجراءات قصد النهوض بهذه التجارة وإيجاد البيئة التمكينية المناسبة لإنتشارها.

من بين الحلول التي يمكن إقتراحها للنهوض بالتجارة الإلكترونية في الجزائر هي كالتالي:

١-البدء في تسويق الخدمات الحكومة الإلكترونية ،وتوضيح مميزاتها ومردودها الكبير على المواطن من نواحي كثيرة ، وتبين المبررات القوية اللازمة لاستخدامها ، حتى يزول التحفظ الموجود عند بعض المواطنين.

٢-العمل على توجيه الاستثمارات في مجال تكنولوجيات المعلومات.

٣-إدراج تكنولوجيا المعلومات في جميع مناهج التعليم في الدولة.

٤-توفير البيئة الأساسية الضرورية لنجاح تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

٥-دعم الاستعداد الإلكتروني لكافة فئات المجتمع وتشجيعهم عاى التحول إلى التجارة الألكترونية، وذلك من خلال التركيز على تنمية العنصر البشري كأحدى سبل تسريع تطبيق التجارة الإلكترونية.

٦-إقامة بنية تحتية قوية مكونة من شبكات الاتصال ذات سرعة فائقة وقدرة كبيرة على المخافظة على سلامة المعلومات ،وتوفير تجهيزات الية، وتطوير برمجيات متخصصة ملائمة لطبيعة السوق الجزائري، ومعالجة قضية التسعير من خلال إعادة النظر في الأسعار لتتناسب مع مستويات دخل المواطنين

٧-تشجيع النظام المصرفي على لعب دور أساسي ميسر ومسهل للتجارة الإلكترونية، من خلال تطوير التحويل الإلكتروني للأموال وتعميم وسائل الدفع الإلكتروني بأعتبارها أول خطوة لتبني هذه التجارة، مع ضرورة الحفاظ على حقوق مختلف الأطراف من خلال التأكد من السرية والأمن في هذه العمليات.

٨-ضرورة توفير التعليم الأساسي للأسر الجزائرية في مجالات تكنولوجيا المعلومات.

٩-تشجيع النظام المصرفي على لعب دور أساسي ميسر وسهل للتجارة الإلكترونية، من خلال تطوير التحويل الإلكتروني للأموال وتعميم وسائل الدفع الإلكتروني بأعتبارها أول خطوة لتبني هذه التجارة،مع ضرورة الحفاظ على حقوق مختلف الأطراف من خلال التأكد من السرية والأمن في هذه العمليات.

١٠- السهر على إيجاد التنظيم القانوني والتشريعي اللازم لقيام وإعتماد التجارة الإلكترونية، الذي يضمن استمرارها ويحمي حقوق المستهلكين والبائعين المتعاملين بها، ويضمن الوفاء بألتزاماتهم،ويتم ذلك عن طريق تكييف القواعد القانونية الحالية لتتلائم مع الطبيعة الخاصة للتعاملات الألكترونية،وسن تشريعات جديدة للتجارة الألكترونية تواكب النمو العالمي المتسارع لهذه التعاملات.

١١-مقارنة البرامج والأجهزة ،والمعايير الفنية المختلفة التي تستخدم عالميا في بيئة الانترنت.

١٢-العمل على تسهيل استقطاب الاستثمارات في مجالات متعددة ،ومن أهمها الاستثمارات في مجالات التقنية الرقمية مما يساهم في إيجاد قطاع خاص ذو فاعلية كبيرة ،ودعامة رئيسية لمشروع الحكومة الإلكترونية.

١٣- إن المتطلبات التشريعية أهم عنصر من متطلبات التجارة الإلكترونية حيث أن توفر الإطار الشرعي لها يكسب المستهلك ثقة و إحساس بالحماية في تعامله في التجارة الإلكترونية و توفير المتطلبات التشريعية ، يتطلب إعادة النظر في قانون التجارة و القانون المدني و قواعد الإثبات و القوانين المتصلة بالإشهار و التوثيق لتتلائم مع التعاملات الإلكترونية و قوانين البنوك و الإئتمان و القوانين المنظمة لسوق المال و البورصة و قوانين الضرائب و الجمارك بالإضافة إلى إستحداث التشريعات الخاصة لحماية المستهلك في مجال التجارة الإلكترونية ، وردع الجرائم المتعلقة بالغش و النصب و الإحتيال و القرصنة المعلوماتية .

١٤-دعم وفتح مجال الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال للقطاع الخاص المحلي،وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في إقامة صناعات داعمة للبنى التحتية اللازمة لتطبيق التجارة الإلكترونية.

١٥- إعداد المجتمع لتقبل فكرة التجارة الإلكترونية كسبيل حديث لإتمام المعاملات التجارية و هذا من خلال البرامج عبر وسائل الإعلام و الإتصال.

١٦- أخيراً، ضرورة إيمان القائمين على إدارة القطاعات المختلفة في الدولة بأهمية التجارة الإلكترونية، وأن الدخول في هذا المجال لم يعد خياراً اقتصادياً فقط بل ضرورة لابد منها وأن التأخير في تطبيق استراتيجيات متكاملة للتجارة الإلكترونية لايؤدي فقط إلى التهميش الاقتصادي في ظل اقتصاد عالمي تتزايد فيه حجم المعاملات التجارية الإلكترونية، وإنما إلى المزيد من التدهور والتنافس الاقتصادي بسبب تناقص نصيب صادرات الدول العربية من الصادرات العالمية.

و هذه بعض السبل التي يمكن من خلالها تدعيم إنتشار التجارة الإلكترونية في الجزائر إذا كانت ترغب في التقليص في الفجوة الشاسعة التي وردت في أغلب الدراسات التي أجريت حول إستخدامات التجارة الإلكترونية في الجزائر ، إن هذه الإستخدامات لم تتجاوز ربع المستوى البدائي الذي يشمل أنشطة الإعلان و الترويج و الموصل للمعلومات و الدفع عند التسليم و لم

تصل بعد إلى المستوى الثاني و المتمثل في الدفع الفوري الإلكتروني و الذي يسمح بتنفيذ المعاملات المالية و التحويلات النقدية على شبكة الأنترنت بين الشركات فيما بينها و بين الأفراد و الشركات.

قائمة المراجع

٠١: الكتب العامة و المؤلفات الخاصة باللغة العربية

–الدكتور : عبد الفتاح بيومي حجازي ، • النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ٢٢

–الدكتور رأفت رضوان ، •عالم التجارة الإلكترونية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ،١٩٩٩

.محمد الطعا منة، طارق شريف العلوش ،الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،٢٠٠٤

–الدكتور : مدحت رمضان ، •الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية،دراسة مقارنة،دار النهظة العربية،القاهرة،٢١

02–الرسائل الجامعية:

– – عاشور عبد الكريم ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص الديمقراطية والرشادة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة منتوري قسنطينة،٢٠٠٩-٢٠١٠.

03–المقالات والأبحاث:

–رأفت رضوان ،الإدارة الإلكترونية ،الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة ،الملتقى الإداري الثاني ،للجمعية السعودية للإدارة ،مركز المعلومات واتخاذ القرار ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

––بلعربي عبد القادر ،تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر ،مداخلة بملتقى الدولي العلمي الخامس ، الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولي.

٠٤ : المراجع باللغة الفرنسية

– Christine Bitouzet ,• Le commerce électronique , création de valeur pour l'entrprise , Edition Hermes Science Publications , Paris , 1999.

–Jacques, Sauret ,"efficacité de L'Administration et Service à L'Administratré" : Les Enjeux de L'Administration ElectroniQue , Revue Française d'aministration publique , ecole nationale d'dministrative, N° 110 , 2004.

• ¯Kamel benel kadi: gouvernement électronique en Algérie :la langue marche vers le numérique article publie : au journal EL WATAN. Samdi 3 mai2008 .